## المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها في السياسات التجارية

### أولا: خلفية إنشاء المنظمة، أهدافها ومهامها وهيكلها

#### 1. خلفية إنشاء المنظمة:

بعد النتائج الإيجابية التي حققها مؤتمر بريتون وودز(Bretton Woods) سنة 1944 من خلال إعادة تنظيم المبادلات النقدية والمالية والعمل على تحريرها تحت غطاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللتان بدأتا أعمالهما سنة 1947.

برزت إلى جانب ذلك الحاجة إلى تنظيم وتحرير التجارة العالمية، وعلى هذا الأساس جاءت فكرة إنشاء منظمة تُعنى بالتجارة الدولية، أين طرحت و م أ في هذا الخصوص فكرة إنشاء منظمة للتجارة الدولية سنة 1945، وقد اقترحت الدول الرأسمالية بشأنها إقامة مؤتمر دولي للتجارة انعقد في هافانا في الفترة من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1948.

لكن في الأخير هذه الفكرة باءت بالفشل بسبب تراجع الدول الغنية عن تطبيق ما جاء من أحكام في ميثاق مؤتمر هافانا وهو الميثاق الذي أبرز جوانب السياسات التجارية لمنظمة التجارة الدولية، لتحل محل هذه المنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(GATT) التي مُهِّد لتأسيسها في اكتوبر سنة 1947 بين نحو 23 دولة ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1948.

في المقابل ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الخارجية وتطورها خلال العقود الماضية خاصة من خلال إدماج الأسواق العالمية وتوسعها، فقد شكل كل ذلك تحديا كبيرا أمام كل الدول بما فيها النامية، مما نتج عنه في الأخير إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والتي تعتبر أكبر اتفاق عالمي للتجارة الدولية و إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية في التاريخ والتي تأسست بموجب اتفاق مراكش 1994 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جافني 1995.

#### 2. أهداف ومهام المنظمة:

* تهدف المنظمة العالمية للتجارة من خلال مواد اتفاقية مراكش إلى الآتي:

وفع مستوى المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، واستمرار نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعليين، والزيادة المتواصلة في الإنتاج، والزيادة في الإتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية، وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها....

* أما عن مهام ووظائف المنظمة فتتلخص أهمها في الآتي:

– تسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات الجات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى أن المنظمة تشكل الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

– إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء، من خلال معرفة أية تغييرات تمت ومدى توافقها مع أحكام الجات مع تعميم المعلومات بهذا الشأن عل كل الدول الأعضاء، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها...

– تتعاون المنظمة مع الهيئات الأخرى (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له) لضمان التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

– الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات من خلال مثلا تحديد حقوق والتزامات الدول في إطار هذا الجهاز...

**3. هيكل المنظمة:**

يشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وزاري، ومجلس عام، ومجالس متخصصة ولجان فرعية وسكرتارية كالآتي:

– **المؤتمر الوزاري:** يتشكل من وزراء جميع الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرارات ويختص باتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقات الدولية.

– **المجلس العام:** يأتي في المستوى الثاني ويلي مباشرة المجلس الوزاري، يشتمل عادة من السفراء ورؤساء الوفود وأحيانا المسؤولون المرسلون من الدول الأعضاء وهو يجتمع عدة مرات في السنة في المقر الرئيسي في جنيف، كما يجتمع المحلس العام أيضا بصفته هيئة مراجعة السياسة التجارية وهيئة تسوية النزاعات.

– **المجالس المتخصصة:** تأتي في المستوى الموالي، وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام، وتقوم بكل المهام التي تحددها الاتفاقات الخاصة بكل مجلس وهي ثلاثة: مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات، مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، كما أن عضوية هذه المجالس مفتوحة لكل الدول الأعضاء التي تُبدي رغبة في ذلك.

– **اللجان الفرعية المتخصصة:** أقر المؤتمر الوزاري إنشاء العديد من اللجان الفرعية، كما أقر إمكانية إنشاء لجان أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، هذا وتقوم هذه اللجان بكافة المهمات التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، كما تقوم بكافة المهمات الإضافية التي يعهدها إليها المجلس العام، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل الدول الأعضاء التي تبدي رغبة في ذلك.

من بين هذه اللجان نذكر: لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة اتفاقات التجارة الإقليمية، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، لجنة موازين المدفوعات....

– **السكرتارية:** تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته.

**ثانيا: السياسة التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**

يُقصد بالسياسة التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة تلك الأساليب والتدابير والإجراءات التي تم إقرارها من خلال مختلف جولات التجارة التي نُظِّمت في ظل كل من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية، والتي تدور حول ترقية وتوسيع التجارة الدولية بغرض تحقيق جملة من الأهداف، وهي نفسها الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيقها.

– فخلال الفترة الممتدة من 1947 إلى 1993 نُظِّمت ثماني جولات للاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وتعد الجولة الأخيرة (أوروغواي 1986–1993) أهم وأعقد وأطول الجولات بسبب ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا؛ أين زادت الصادرات العالمية، واتسعت حركة رؤوس الأموال الدولية، وحدث تقدم تكنولوجي هائل في ميدان انتقال وتبادل المعلومات، كما نمى حجم التجارة الدولية في الخدمات، وبرزت قضية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، كما تمخض عن هذه الجولة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي تشرف على النظام التجاري العالمي القائم على حوالي 29 اتفاق متعددة الاطراف. وفي الآتي أهم جولات التجارة والموضوعات التي طُرحت خلالها:

1. مفاوضات جنيف عام 1947(23 دولة).
2. مفاوضات آنسي عام 1949 (Annecy) بفرنسا (13) دولة.
3. مفاوضات توركاي: 1950–1951 (Torquay) بانجلترا (38) دولة.
4. مفاوضات جنيف: 1952–1956 (36) دولة.
5. مفاوضات جنيف: 1959–1962 / جولة ديلون (26) دولة.
6. مفاوضات جنيف: 1963–1967 / جولة كينيدي (50) دولة.
7. مفاوضات جنيف: 1973–1974 / جولة طوكيو (78) دولة.
8. مفاوضات جنيف: 1986–1993 / جولة أوروغواي (117) دولة من بينها (87) دولة نامية.
9. جولة الدوحة: 2001 بالدوحة في قطر.

وقد تركزت الجولات الخمسة الأولى بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية (الرسوم الجمركية) حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية.

أما الجولات الثلاث الموالية(كنيدي– طوكيو– أوروجواي) فقد احتلت مكانا متميزا لما حققته من نتائج، مقابل فشل الجولة التاسعة والأخيرة. ويمكن إيجاز هذه الجولات على النحو الآتي:

- **جولة كينيدي(1963–1967)(الجولة السادسة)**

من أهم ما أسفرت عليه هذه الجولة هو خفض جمركي قدره 50% من المعدلات الجمركية القائمة حتى بداية هذه المفاوضات. وضمت هذه الجولة 50 دولة تمثل 75% من حجم التجارة العالمية وشملت جميع المنتجات الزراعية والصناعية. وبلغت قيمة التخفيضات 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية، كما شهدت تلك الفترة تعاظم ظهور ونمو السوق الأوربية واليابان، حيث تم التوصل في هذه الجولة إلى اتفاق مكافحة الإغراق(المادة 6 من الجات).

- **جولة طوكيو(1973-1974)(الجولة السابعة)**

شارك في هذه الجولة 78 دولة، ومن أهم ما أسفرت عليه هذه الجولة هو إصدار وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت قواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية.....

وقد استهدفت هذه الجولة تحقيق خفض جمركي متميز (300 مليون دولار) من حجم التجارة العالمية على مدار سبع سنوات حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بدء الدورة.

- **جولة أوروغواي(1986-1993)(الجولة الثامنة)**

انتهت هذه الجولة بتصديق 117 دولة عليها، وقد شهدت هذه الجولة احتدام الخلاف بين أمريكا وأروبا حول صادرات السلع الزراعية والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين وتجارة السمعيات والبصريات. تميزت هذه الجولة بموضوعات التفاوض الآتية: التجارة الزراعية، المنسوجات، النفاذ للأسواق، الخدمات، حماية الملكية الفكرية، تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية.

كما تميزت هذه الجولة بأنها تعرضت لأول مرة للتفاوض حول موضوع التجارة في السلع الزراعية، كما تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة في مجال التفاوض، هذا ونتج عن هذه الجولة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي تشرف على النظام التجاري العالمي الحالي.

- **جولة الدوحة(2001)(الجولة التاسعة والأخيرة):**

أطلقت منظمة التجارة العالمية في اجتماعها في نوفمبر 2001 في الدوحة بقطر جولة مفاوضات لتحرير التجارة العالمية عُرفت بجولة التنمية، وهي آخر جولة للمفاوضات تم إطلاقها لحد الآن. وكان من المقرر أن تنتهي جولة الدوحة في غضون سنتين بالاتفاق على تحرير التجارة العالمية، لكن المحادثات التي استهدفت ما مجموعه **21 موضوع للتفاوض بشأنها** تعثرت في الأخير، رغم عقد جولات تفاوض في سويسرا والمكسيك وهونغ كونغ.

وكان الهدف من المفاوضات دعم الاقتصاد العالمي ومساعدة الدول الأقل نموا عبر إزالة الحواجز التجارية، وزيادة التبادلات بشكل أكثر عدلا عن طريق خفض الدعم الزراعي والإجراءات الحمائية التي تنفذها الدول الصناعية الكبرى لحماية إنتاجها وأسواقها الداخلية، وفي المقابل خفض الدول النامية للضرائب والتعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

وأدى تصلب الطرفين في الأخير إلى فشل جولات المفاوضات اللاحقة، ومنها جولة جنيف في 2008، بعد فشل الولايات المتحدة والصين والهند في التوصل إلى تسوية بشأن قواعد الواردات الزراعية. ورغم توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية الى ابرام اتفاق بشأن تيسير التجارة في عام 2013، إلا أن المفاوضات بشأن العديد من بنود جدول الأعمال الأخرى لا تزال مفتوحة.

في المقابل فقد أثمرت جولة الدوحة نتائج جيدة على الاقتصاد العالمي، لعل أهمها تجاوز أعضاء منظمة التجارة 150 دولة عضوا، وانضمام بلدان ذات وزن اقتصادي مهم، خاصة الصين والسعودية.

والجدول الموالي يلخص أهم جولات المفاوضات:

| السنة | المكان/الإسم | الموضوعات الرئيسية المطروحة | عدد البلدان |
|---|---|---|---|
| 1947 | جنيف | الرسوم الجمركية | 23 |
| 1949 | آنسي– فرنسا | الرسوم الجمركية | 13 |
| 1951–1950 | توركاي– انجلترا | الرسوم الجمركية | 38 |
| 1956–1952 | جنيف | الرسوم الجمركية | 36 |
| 1962–1959 | جنيف(جولة ديلون) | الرسوم الجمركية | 26 |
| 1967–1963 | جنيف(جولة كينيدي) | الرسوم الجمركية، وتدابير مكافحة الإغراق. | 50 |
| 1974–1973 | جنيف(جولة طوكيو) | الرسوم الجمركية، والتدابير غير الجمركية. | 78 |
| 1993–1986 | جنيف(جولة أوروغواي) | الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. | 117 |
| 2001 | الدوحة(جولة الدوحة) | الرسوم الجمركية، الزراعة، الخدمات، مكافحة الإغراق، الإعانات والتدابير التعويضية، اتفاقيات التجارة الإقليمية، التجارة والبيئة..... | 150 |